الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : عـ181ـدد

تاريخ القرار: 16 سبتمبر 2015

تسلمت هذا القرار عدد 181
لشركة اتصالات تونس
بتاريخ 17/09/2015

قـــــــــرار

بتاريخ 16 سبتمبر 2015 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار عـ181ـدد في مادة التدابير الوقتية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

العارضة: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة"أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة 1053 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01ـدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون عـ46ـدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002، وبالقانون عـ01ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عـ10 ـدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر عـ3026ـدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ، كما تم تنقيحه بالأمر عـ53ـدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عـ54ـدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

Adresse : Rue Echabia (Ex : 8003) Montplaisir 1073 Tunis
Tél . : (+216) 71 900 868 - 71 901 526 - 71 902 658
Fax: (+216) 71 909 435 - 71 904 811
E-mail : contact@intt.tn

www.intt.tn
M.fiscal : 831285C / A / M / 000

العنوان : نهج الشابية – مونبليزير – 1073 تونس
الهاتف : 868 900 71 - 526 901 71 - 658 902 71 (216+)
الفاكس : 435 909 71 - 811 904 71 (216+)
البريد الإلكتروني : contact@intt.tn

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" والمتضمن طلبها مراجعة قرار الهيئة عدد 178 الصادر بتاريخ 26 أوت 2015 والقاضي بإلزام شركة "اتصالات تونس" بالإيقاف الفوري للعرض موضوع التظلم والمسمى "16 fois la recharge" وسحب الوسائط الإشهارية المتعلقة به وذلك إلى حين البت في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عدد 220 ورفض المطلب فيما زاد على ذلك.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسّست شركة "اتصالات تونس" مطلبها الراهن على أن القرار عـ178ـدد الصادر في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 26 أوت 2015، كان ضعيفا وقاصر التعليل باعتباره تأسس على قرائن يمكن دحضها متمسكة بحصولها على موافقة الهيئة لترويج العرض المتظلم منه 2015 وتعهدت بالإدلاء بالمعلومات المتعلقة بالعرض المذكور خلال الأسبوع الجاري وذلك بمقتضى مراسلتها المؤرخة في 27 أوت 2015 وانتهت إلى طلب إعادة النظر في محتوى القرار الوقتي موضوع طلب المراجعة.

وحيث ان مجرّد احترام التراتيب والاجراءات المنظمة لعروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل لا يوفر قرينة قاطعة على تطابق تلك العروض مع مقتضيات المنافسة النزيهة في السوق باعتبار أن دراسة تلك العروض والموافقة عليها يستند الى معطيات مبدئية قائمة على فرضيات واحتمالات لنسب الاستهلاك و الاكتتاب .

وحيث أن التأكد من ملائمة العرض التجاري لمتطلبات المنافسة النزيهة يقتضي مدّ الهيئة بالمعطيات اللاحقة لتسويقه والمتعلقة بالانجازات الفعلية والتي يمكن على أساسها تقييمه والوقوف على مدى تأثيره في السوق.

وحيث لا شيء يمنع الهيئة من منح موافقتها على تسويق عرض تجاري ثم الرجوع في تلك الموافقة طالما لم يقدم المشغل المعطيات المتعلقة بانجازات العرض خاصة اذا كان هذا الأخير من صنف العروض ذات الامتيازات والتحفيزات المرتفعة .

وحيث وأن مجرد عدم الاذعان لقرار سحب العرض التجاري بصرف النظر عن الأسباب التي استند اليها يشكل مخالفة من جانب المشغل لقرارات الهيئة.

وحيث تأسس قرار التدابير الوقتية المراد مراجعته على قرينة استخلصتها الهيئة بناءا على المامها بمعطيات السوق، من عدم مدّها بالمعلومات المتعلقة بانجازات العرض من جهة ومن صبغته التحفيزية المرتفعة من جهة أخرى.

وحيث وان تمسكت المعترضة بضعف القرار الوقتي المطلوب مراجعته وقصور تعليله لاستناده على قرائن اعتبرتها قابلة للدحض، فإنها لم تضمن مطلبها الراهن أي معطيات أومعلومات تدحض تلك القرائن وتثبت عكس ما انتهت اليه الهيئة في قرارها.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب المعترضة الرامي إلى الرجوع في القرار عدد 178 الصادر عن رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقتية بتاريخ 26 أوت 2015 انبنى على دفوعات وأسانيد غير مقبولة واتجه تفريعا على ذلك رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات قررنا نحن هشام بسباس رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

عملا بالفصل 75 من مجلة الإتصالات
يمضي رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات